الأنوار
الجمعة 14-05-2010 العدد 17448
8

«الهيئة المنظمة للاتصالات» أطلعت القطاع الخاص على عملها

عقدت الهيئة المنظمة للاتصالات امس الاول اجتماعا موسعا مع شركات القطاع الخاص المرخص لها من مقدمي خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في مقرها في وسط بيروت، حضره حشد من ممثلي هذه الشركات وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

افتتح الاجتماع بكلمة لرئيس الهيئة بالإنابة الدكتور عماد حب الله، تحدث خلالها عن استقالة الدكتور كمال شحادة التي تعتبر خسارة للهيئة وللقطاع العام في لبنان، مشددا على ضرورة عزل هذه الاستقالة عن التجاذب السياسي الحاصل لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات.

وأوضح الدكتور حب الله أن هدف هذا الاجتماع الموسع هو إطلاع ممثلي القطاع الخاص على آخر التطورات، خصوصا في ما يتعلق بموقف الهيئة في ما يتم تداوله إعلاميا في الآونة الأخيرة.

وأوجز موقف الهيئة ببعض رسائل رئيسية موجهة إلى المعنيين كافة، وهي: - أولا: استمرار الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، أي لفترة السنتين المقبلتين دون أي تردد وبإجماع المجلس.

- ثانيا: صلابة موقف الهيئة القانوني إن من حيث وضعها الداخلي إثر استقالة الدكتور شحادة أو من حيث تعاملها مع المؤسسات العامة وخصوصا مع وزارة الاتصالات.

- ثالثا: إعادة التأكيد أن الهيئة كانت ولم تزل تعمل على تطبيق قانون الاتصالات ٤٣١/ ٢٠٠٢ وعلى تشجيع المنافسة العادلة ضمن رؤية واضحة ومتكاملة، آملة أن التعاون بين الافرقاء كافة، هيئة ووزارة وقطاعا خاصا، سوف يتيح تطورا ملموسا في القريب العاجل.

ثم تم نقاش بين حب الله والمجتمعين عن أهم ما يعني شركاتهم حاليا، وطالب بعض المؤسسات المعنية بالانتقال من الكلام والوعود إلى الأفعال، وترجمة التعاون والتقارب الحاصل بما يفيد قطاع الاتصالات والمستهلك. وأعطيت أمثلة عن حصة القطاع الخاص مقارنة مع حصة القطاع العام في خدمة الإنترنت السريع، التي لا تتخطى بسبب العوائق الموضوعة نسبة ١٨٪ من هذه السوق. واشار المجتمعون إلى ارتفاع نسبة البث غير الشرعي للسعات الدولية، ومخاطر ذلك على القطاع.

اطلاق حزمة عريضة

وتم التطرق إلى احتمال إطلاق خدمات حزمة عريضة على شبكات الخلوي ما يعرض القطاع الخاص المرخص له إلى خطر الزوال في حال لم يترافق ذلك مع إجراءات بنيوية تتيح التنافس العادل كما هو منصوص عليه في القانون. وشدد البعض على ضرورة توضيح الرؤية الحكومية في هذا المجال، وضرورة منح تراخيص طويلة الأمد، ووضع آليات عملية لتوزيع السعات الداخلية والخارجية على المشغلين المرخص لهم، وغيره مما يؤثر بشكل مباشر على أداء شركات القطاع الخاص وحظوظها في النجاح بتقديم خدمات جيدة ومتطورة وبأسعار تنافسية للمستهلك اللبناني.

وقد تناوب أعضاء مجلس الإدارة على الرد والتوضيح حول النقاط المثارة، وأبدوا كامل استعدادهم لمناقشة بعض الأمور الخاصة بكل شركة خارج هذا الاجتماع العام في اقرب وقت ممكن، كما أكدوا استمرار مسيرة التعاون القائمة حاليا مع الأطراف كافة من القطاعين العام والخاص بهدف الوصول سريعا إلى رؤية واضحة وحلول علمية وأنظمة ورقابة فعالة، بما ينعكس تحسنا ملموسا من قبل المستهلك الفردي والمؤسسات العاملة في لبنان.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"